كلمة رئيس هيئة التحرير

الجامعة اللبنانية وحدة لا تتجزأ

العميد د. حبيب القزي

كان التعليم العالي في لبنان تحتكره الجامعة الأميركية التي تأسست في العام 1866 على يد دانيال بلس باسم الكلية السورية الانجيلية، وجامعة القديس يوسف التي تأسست في العام 1875، واستمرّ لما بعد نيل لبنان استقلاله في العام 1943، حيث كانت سياسة الانتداب الفرنسي متجهة نحو تشجيع القطاع التعليمي الخاص وإهمال التعليم الرسمي.

بدأ الحراك الطلابي نحو تأسيس جامعة وطنية إلا أن هذه المطالب لم تلقَ ترحيباً من السلطات إلى أن أوصت لجنة التربية الوطنية في مجلس النواب اللبناني في جلستها المنعقدة بتاريخ 1950/1/16 بضرورة إنشاء جامعة وطنية ورصد الاعتمادات اللازمة لذلك في الموازنة العامة. لكن مجلس النواب لم يكن متحمّساً لهذه الفكرة.

تلقف الطلاب هذه التوصية وتحركوا بمظاهرات مطالبة بإنشاء هذه الجامعة وأبرزها مظاهرة 1952/2/2 التي قمعتها السلطة بالقوة وسقط عشرات الجرحى واستشهد فرج الله حنين رئيس الاتحاد العام للطلاب، بعد هذه الأحداث عقد مجلس النواب جلسة تشريعية بتاريخ 1951/2/12 أقرّ خلالها القانون المتعلق بفتح اعتماد اضافي في موازنة التربية الوطنية، خصّص منه مبلغ 300 ألف ليرة لبنانية لإنشاء الجامعة اللبنانية.

في هذه الجلسة أعلن رئيس الحكومة رياض الصلح بأن الجامعة ليست مدرسة للتعليم بل بيئة وطنية تجمع بين أبناء البلاد جميعاً كما سيجمع الجيش تحت لوائه أبناء البلاد جميعهم قريباً انشاء الله. فما الجامعة إلا هذه البيئة... نحن نريد يا سيدي جامعة وطنية فقط تلبي رغبة هؤلاء الطلاب في جامعة وطنية تصهرهم في بوتقتها وتكون لهم بيئة صالحة.

إن ما أطلقه رئيس الحكومة يمثل استراتيجية أو خطة عمل هذه الجامعة التي يجب أن لا تحيد عنها، فهي كما أن الجيش واحد لا يتجزأ والوطن نهائياً لجميع أبنائه، كذلك فإن هذه الجامعة واحدة لا يصحّ تجزئتها ونهائية لا يمكن الغاءها. لهذا عندما صدر قانون تنظيم الجامعة اللبنانية (القانون رقم 75 تاريخ 1967/12/26 عاد وحدّد مهمة هذه الجامعة بأنها تتوخى: تأصيل القيم الانسانية في نفوس المواطنين.

وبالفعل فإن هذا الهدف لا يمكن تحقيقه إلا في خلال مؤسسة واحدة مركزية قوية تسهر على ضمان تحقيق الانصهار الوطني وتأصيل القيم الانسانية في نفوس اللبنانيين وتحقق من خلال التشاركية بين أهل الإدارة ما هو مطلوب منها وأكثر، وتتجلى هذه المركزية بمجلس جامعة يضمّ نخباً جامعية منتمية إلى كافة المكونات اللبنانية ورئيساً لهذه الجامعة لا يلبس في عمله سوى عباءة هذه الجامعة ولا يعنيه إلا تقدّمها وانطلاقها نحو الأسمى.

وهذه الإدارة المركزية لا تعني التدخل في الأداء الأكاديمي للوحدات، إذ إن قانون تنظيم المجالس الأكاديمية رقم 66 تاريخ 2009/3/4 قد منح هذه الوحدات استقلالاً أكاديمياً تتنافس فيما بينها على تبوء المراكز الأولى في البحث العلمي والانضباط وحسن تطبيق القانون.

ولهذا لم يشعر أهل الجامعة يوماً بأن تجزئة الجامعة يشكّل خياراً، أو أن وحدانيتها شكّلت عقبة أمام الأداء الجامعي المطلوب، بل على العكس كانت دائماً في الصدارة وفي الطليعة المتقدمة بين الجامعات اللبنانية.

بل على العكس فإن هذه التجزئة سوف تحّول هذه الجامعة الوطنية الكبرى إلى دكاكين مناطقية أو طائفية وستفقد قوتها في التحرك الجماعي المستمد قوّته من هذا التجمع، وستصبح ليّنة مطيعة في يدّ السلطات السياسية التي سوف تلغي حقوقها ومكتسباتها شيئاً فشيئاً وسيتعزز بذلك حضور الجامعات الخاصة حيث سيؤدي عجز الجامعات اللبنانية الرسمية عن فرض خياراتها إلى انتهائها وزوالها نهائياً.

لذا كان مطلب وحدانية الجامعة ليس فقط مرتبط بغائيتها الكبرى المتمثلة باللحمة الوطنية والانصهار الوطني بل أكثر هذه الوحدة هي مصدر قوتها واستمراريتها وبقاءها، وبغيرها لن يبقى هناك جامعة وطن تسهر على صناعة مستقبل أبنائه كما يسهر الجيش الموحد على حمايته.